Exaggeration In Defining The Common Error In University Books Through *Kitab Al-Tahrir Al-Kitabi Al-Wadhifi*

المبالغة في تحديد الخطأ الشائع في الكتب الجامعية من خلال كتاب التحرير الكتابي الوظيفي والإبداعي

Saeed Ali Muhammed Al Amri
King Fahd University of Petroleum and Minerals, Saudi Arabia
binsaed@kfupm.edu.sa

Abstract
Every language has rules, laws, and systems that govern it. Usually, the more advanced generations establish them automatically. Then circumstances immediately change them for the next generation, and something similar to violating these rules and laws occurs, and the pronunciation of words or their meanings change. If the old system is immune, the change is considered modern. This study uses a descriptive and analytical approach by collecting data presented in the book by Dr. Atef Fadl Muhammad, then describing it, analyzing it, and responding to its errors. Some researchers go too far in this regard and consider what they deny about the change as a common mistake, and perhaps they need to catch the fact that this is true in Arabic because it is a direct standard and a dividing line for truth and error. This study proves that much of what researchers imagine (and the book above is an example of researchers' blogs) is not a common mistake but is true, supported by something that eliminates doubt. Whatever is true about the Arabs is accurate, and whatever contradicts their words is false. The words of the Arabs do not have the same level of power, but we do not judge anything that comes from them as false, regardless of the level of control. From this, we have seen many things recorded as common language mistakes, but they are true, and this is what this study is based on. This study monitors the frequency of researchers describing words and methods as common mistakes, discussing them, and whether all that is observed is an honest mistake or a belief contrary to the truth. This study concluded that these are simply beliefs and not facts, as many things recorded as false are aspects of what is true.
Keywords: Arabic Language; Errors; Linguistic Correctness; Writing

مقدمة

يشتد حرص المهتمين بتدريس اللغة العربية على إقامتها على الوجه الصحيح ؛ وذلك بتهيئة النماذج الصحيحة ، والحرص على تنقيتها من الأخطاء التي يتواتر وقوع الناس فيها ، وهي التي تسمى الأخطاء الشائعة ، وذلك وجه حسن صحيح (Loop et al., 2017)، غير أن ذلك الاهتمام وتلك العناية حينما تتجاوز حدودها بالمبالغة الشديدة في ذلك ، ربما أورثت تشديدًا غير مبرر ، ولا سيما إذا كان للكلام وجه صحيح من لغة العرب يمكن حمله عليه ، مما يسبب في مناهضة ذلك التشديد غير المبرر

Copyright © 2024, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

بترك الحرص على اتباع تلك التعليمات اللغوية ؛ لأن الشيء إذا زاد عن حده انقلب إلى ضده ؛ فالتشديدات اللغوية غير المبررة ستورث نوعًا من اليأس لدى المتعلمين والمتكلمين ، فهذا خطأ وذاك لحن وهذا ليس من كلام العرب ، في حين أنا لو تأملنا لرأينا كثيرًا من ذلك صحيحًا تحتمله لغة العرب ، ونحن في أشد الحاجة إلى تكثير طرق الصواب ما وجدنا إلى ذلك سبيلا صحيحا (Sanni, 2022).

وقد حضرت ذات يوم محاضرة لأحد الأساتذة ، أقامها حول موضوع (الأخطاء الشائعة) في نادي الشرقية الأدبي ، وكان مولعًا بالاستعراض بما يتوهم هو أنه خطأ شائع ، وتعالت نفسه بذلك كثيرًا ، وكان كثيرٌ مما توهم أنه خطأ كلامًا صحيحًا ، كذكره أن الناس يخطئون فيقولون : مُعَجَّنات ، وأن الصواب أن يقولوا : معجونات ؛ لأن الفعل هو (عُجِن) ، فنصوغ اسم المفعول من هذا الفعل الثلاثي على وزن (مفعول) . وكلامه هذا خطأ ؛ لأنا إذا أردنا مجرد خلط الماء على الدقيق استخدمنا الفعل الخفيف : عُجِن، وعليه تقول : معجون ومعجونات، أما إذا أردنا ما يحصل عقب ذلك من شدة الاعتمال، وتقسيم العجين وتقطيعه وتشكيله، فإنا نعبر مقابل تلك الكثرة والعناية وكثرة الفعل بصيغة (عجَّنَ) ، فالزيادة في المعنى تقابلها زيادة في المعنى، كما قال العرب: كبير وكُبارٌ وكُبَّار، وكما قالوا: كاذب وكذاب وكذوب وكُذَبة، وعليه فإذا استدعى المقام تكثير الفعل وجعلناه على صيغة (فعَّل) وجب أن نشتق له اسم مفعول مستقيما مع الفعل، فنقول: معجَّنات، فندل على ما نريد، ويحصل التمييز بين المعاني الذي هو أصل من أصول اللغة.

ثم إن هذا كثُر جدا، وأُلِّفت كتب كثيرة تناولت الأخطاء الشائعة ، وانتهجت نهج المستكثر الجامع لما يُتوهم أنه من الأخطاء الشائعة، وكان من هذه الكتب ما قُرر لأعوام عديدة في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وما تقدم وأمثاله من المبالغة في رصد ما يتوهم أنه خطأ شائع، مما يفضي إلى تخطئة صواب، أو تضييق واسع، أو منع جائز، كان هو سبب هذه الدراسة .

وتهدف هذه الدراسة إلى تبيين الصواب في ذلك كله ، وأن كثيرًا مما يتوهم أنه خطأ شائع - ويُسعى إلى نهي المتكلمين عنه وتحذيرهم منه – أن ذلك صواب ، وأدعم ذلك بما جاء عن العرب ، وبما ثبت في كتب اللغة والنحو ، متخذا كتاب (التحرير الكتابي الوظيفي والإبداعي) للدكتور عاطف فضل محمد نموذجا ، وهو كتاب واحد من عدة كتب كانت قد قررت الجامعة تدريسها في فترات متوالية لمقرر الكتابة الموضوعية، وإنما اقتصرت عليه لأني أراه كافيا في هذا البحث .

.

منهجية البحث

وهذه الدراسة دراسة أصيلة تتعلق بجانب يكثر التجاذب والتنازع فيه ، وينبني على فهمه كثير من الصلاح اللغوي أو الفساد . وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعطيات المبثوثة في الكتاب الموسوم ، ثم وصفها كما هي ثم تحليلها ، ثم الرد على الخطأ منها. وقد

Copyright © 2024, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

بنيت هذه الدراسة على أساس وجود مبالغة في تسجيل ما يتوهمه بعض الباحثين من أن ما يسجلونه هو خطأ فعلي ، حتى يبينوا أنهم عثروا على ذي قيمة ، في حين أن ذلك ليس بخطأ . وتقف حدود الدراسة عند توهم الخطأ اللغوي في كتاب (التحرير الكتابي الوظيفي والإبداعي) للدكتور عاطف فضل محمد نموذجا لكتاب مقرر من كتب مادة الكتابة الموضوعية ، ثم بينت وجه الصواب في ذلك كله.

نتائج البحث ومناقشتها

حدود الخطأ اللغوي الشائع

لابد من تصور حدود كل شيء حتى نستطيع أن نميزه عن غيره ، فإذا ما أدركنا تلك الحدود استطعنا تصور ذلك الشيء تصورًا صحيحا ، وحينها نستطيع الحكم على مكوناته وكيفياته وأجزائه وصوره ، وتميز لنا حينها ما يمكن أن يلتبس بذلك الموضوع في كل ما ذكر . و ربما يكون في كل علم مجال للخطأ الكثير المستمر ، وحينها يمكن وصف هذه الأنواع من الأخطاء بأنها أخطاء شائعة ، لكن هل كل خطأ يتكرر يصح أن نصفه بأنه شائع ، وهل يمكن أن نعد الخطأ في مادة الجغرافيا وفي الخلط بين تسميتي الشرق والغرب خطأ شائعا؟ وهل يمكن في الرياضيات أن يُعد الخطأ في ناتج ضرب عشرة في واحد بأنه واحد ، هل يمكن - ومع كثرة من يقع في نحو تلك الأخطاء - بأن يسمى هذا خطأ شائعًا في الرياضيات ؟ الجواب في وجهة نظري أنه مهما كثر من يقع في الخطأ الواحد من مخطئين متعددين في مثل هذا فإن ذلك لا يسوغ لنا وصفه بأنه خطأ شائع ؛ فالخطأ الشائع يأتي من انحراف في فهم وتطبيق القاعدة ، لا في نوع الخطأ وتوحده ؛ فالخطأ الشائع مثلا في الرياضيات يكمن في القاعدة لا في النتيجة ، كالخطأ في استخدام دلالة علامتي (أكبر من وأصغر من والخلط بينهما) وغير ذلك . وكذلك الخطأ في مجال اللغة يكمن في القواعد والطرائق لا في النتائج والأمثلة ، فالانحراف في الطريقة يفضي إلى خطأ في النتيجة ، لكن النتيجة الخطأ لا يلزم أن تنتج عن خطأ في الطريقة (Censi, 2022).

وعلى هذا فالخطأ النحوي لا يمكن أن يوصف بأنه خطأ شائع ؛ لكونه ناتجا عن خلل في النتيجة لا في الطريقة ، فليس بمقبول أن نقول لمن يخطئون في رفعهم خبر (كان) : إن ذلك خطأ شائع ، فخطؤهم ناتج عن سوء تطبيق الأقيسة النحوية ؛ إذ لم يحسن تطبيق القاعدة عن ضعف عنده في احتذاء القياس أو القاعدة ؛ ولذلك فلا يمكن أن يدون مهتم بجمع الأخطاء الشائعة خطأ الناس في النحو من خلال تتبعه لنموذجٍ كتبه طالب ما ، ثم يحصي ما فيه من خطأ نحوي ، ويصنفه على أنها أخطاء نحوية شائعة بين الناس ، بله كونها أخطاء لغوية ، وهو ما عمَدت إلى فعله كثير من الكتب التي تُعنى بالخطأ الشائع .

Copyright © 2024, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

أما ما يخص ما يصح أن يوصف بأنه خطأ لغوي ، فهو ما خولفت فيه لغة العرب ، لا من حيث مجانبة القياس أو القاعدة ، بل من حيث النطقُ المخالف للنطق الذي ورد عن العرب للكلمة ، أو من حيث المعنى الذي تستخدم الكلمة فيه ، أو من حيث النسقُ الترتيبي للجمل ، أو من حيث البنيةُ التي تكون الكلمة عليها في الاشتقاق . وما عدا ذلك فهو- وإن كان خطأ- إلا أنه ليس بخطأ لغوي شائع . فالنوع الأول : كإلف أكثر الناس أن يقولوا : وِفْق (بكسر الواو) ، معتقدين أن الكلمة تنطق بهذا الشكل ، والعرب إنما نطقوا هذه الكلمة (بفتح الواو) . والصنف الثاني : كقول بعضهم : كثُرت الوفيَّاتُ بسبب الحوادث ، معتقدين أن (وَفِيَّات) جمع كلمة (وفاة) ، وهذه الكلمة في لسان العرب جمع كلمة (وَفِيَّة) في وصف الأنثى بأنها ذات وفاء ، فاستخدموها في معنى لم تستخدمها العرب فيه. والصنف الثالث : كإدخالهم (أل) على كلمة (غير) ، معتقدين أنها مثل غيرها من الكلمات التي تدخل عليها (أل) ، في حين أن العرب لم يكونوا يدخلون على هذه الكلمة (أل) ، وإنما يدخلونها على الكلمة التالية لها . وأما الصنف الرابع فكقولهم : مبيوع ، إذ قاسوها خطأً على مضروب ، دون أن يراعوا ما راعته لغة العرب الفصحى في مثلها من الحذف ، فيجعلونها على مبيع .

ويمكن أن يستثنى من ذلك ما يترتب عليه خطأ كتابي وأصله نحوي ، كأن يكتب كاتب : لم يسعى ولم يدعو ولم يخشى ، أو أن يكتب : صلي على النبي ، وادعو إلى الله على بصيرة ، واخشى الله يا رجل ، ومن ذلك الخطأ في كتابة الهمزة لعدم مراعاة موقعها الإعرابي حسب حركتها ، كقولهم : احتواؤه ، و إن احتواءه ، ومن احتوائه ، فتُكتب جميعًا : احتوائه ، ونحو هذا ، فإن هذا ونحوه أصل خطئه نحوي لكنه ترتب عليه شكل كتابي ، فهذا لقربه من الإملاء الكتابة يمكن أن يعد خطأ نحويا شائعا .

ثم إن الخطأ الشائع درجتان : الأولى : ما لا يُختلف في أنه خطأ شائع ، وهو ما لم نجد لصورته التي هو عليها وجهًا يمكن الحمل عليه من كلام العرب ، كثيره وقليله ، كما تقدم في كلمة (وِفق) ونحوها . والدرجة الثانية : ما ورد عن العرب أنهم قالوه على هذه الصورة التي يُعتقد أنها خطأ ، وهذا إذا ثبت فلا يعد من قاله واقعا في الخطأ الشائع ، إلا أن كلامه محمول على لغة مرجوحة أو قليلة أو نادرة ، وعلى هذا يمكن أن نخرج كثيرا مما يعتقد أنه خطأ ، لوروده في كلام من يحتج بكلامهم ، كما اشتهر عن تميم أنهم يكسرون الشين من (شِعير) ، وكل العرب يفتحونها ، فإذا ثبت ذلك فما من وجه لتخطئة من يكسر راء (رِغيف) وحاء (حِليب) ؛ لورود ذلك عن قوم من العرب ، وكونه قرئ به في بعض القراءات (Ibn al-Mulaqqin, n.d).

Copyright © 2024, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

الخطأ النحوي في الكتاب

قد بينت أني اتخذت كتاب (التحرير الكتابي الوظيفي والإبداعي) للدكتور عاطف فضل محمد نموذجا ، وقد رسم جدولا جعل فيه نحوا من ستة وخمسين خطأ شائعا ، منها اللغوي ومنها النحوي ومنها الصرفي ومنها الدلالي ومنها الإملائي ، وكل ذلك فيه خطأ وفيه صواب (' Atif Fadl Muhammad, n.d).

الجدول ١ الأخطاء النحوية

الخطأ	الصواب
زرتُ مدن وضواحي المملكة	زرتُ مدنَ المملكة وضواحيها
من حيثُ فكرِه	من حيثُ فكرُه
مطلوب مدرسين	مطلوب مدرسون
الجامعة بحاجة إلى سائقين باصات	الجامعة بحاجة إلى سائقي باصات
سجل الفريق عشرة نقاط	سجل الفريق عشر نقاط
لا تخفي عن الآخرين حقيقة الأمور	لا تخفِ عن الآخرين حقيقة الأمور
صلي على النبي	صلِّ على النبي
اتقي شر من أحسنتَ إليه	اتقِ شر من أحسنتَ إليه
لا تنام بعد الأكل	لا تنمْ بعد الأكل
حضر مدرسان القسم	حضر مدرسا القسم

وقد تقرر فيما مضى أن الخطأ النحوي ليس في النتيجة ، وإنما هو في فهم القاعدة ، فإذا فهمت القاعدة على وجه خطأ ، أو لم تفهم أصلا ، وقع ما يمكن أن يسمى خطأ نحويًا شائعًا ، ويحصر ذلك – في نظري – فيما ترتب عليه خطأ كتابي ، كما نرى في : لا تخفي ، صلي ، اتقي ، ونحوها .

ومن منظور آخر هل يعد ما تقدم خطأ أبدا ؟ أو بتعبير آخر : هل للكلام المتقدم بصورته المقررة وجه يحمل عليه ، مما تدعو معه الحاجة إلى تبيين ؟ نعم ، إذ إن الطالب الذي يتلقى ما تقدم على ما قرر من أن ذلك خطأ شائع ، سيتصور أن الصورة في الجدول الأول خطأ أبدا ، وأن الصواب هو ما ذكر إزاءه . والأمر ليس كذلك ؛ إذ الصورة الأولى صحيحة باعتبار وخطأ باعتبار آخر ، فهي صواب باعتبار أن : لا تخفي عن الآخرين ... ، و لا تنام بعد الأكل صحيحة في مقام الخبر بنفي إخفائك الحقيقة ، ونفي نومك بعد الأكل . وهي خطأ حينما يكون المقصود بها النهي فقط ، ثم يكون الصواب أن تكتب بالصورة المرسومة ، وحينما تكون في مقام النهي والخطاب لمذكر فالصورة التي كتبت عليها خطأ .

وكذلك (صلي على النبي) و(اتقي شر من أحسنت إليه) ، فإن هذه الصورة التي كتبت عليهما كلمتا (صلي واتقي) صورة تحتمل الصواب وتحتمل الخطأ ، فهي خطأ حينما يكون المخاطب بها المذكر ' فحقهما أن تحذف الياء في الاثنين ؛ لأن الفعل أمر من معتل ، فحقه حذف الياء . أما الصورة

Copyright © 2024, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

التي تحتمل أنها صواب فهي أن يكون المخاطب بهذين الفعلين المؤنث ، وحينها تكون الياء ياء المخاطبة لا لام الكلمة ويكون الكلام صحيحا والرسم صحيحا كذلك . وهذا هو وجه الكلام ، أما أن يكون الكلام في العمود الأول خطأ وصوابه ما في الثاني فذلك غير دقيق ولا بصحيح.

أما الأمثلة الباقية ،وهي (من حيثُ فكرِه) و (مطلوب مدرسين) و (الجامعة بحاجة إلى سائقين باصات) و (سجل الفريق عشرة نقاط)، و(حضر مدرسان القسم) فهذه كلها مجرد خطأ في النتائج ، لا يمكن أن يدون ضمن الخطأ اللغوي الشائع ، بوصفه خطأ نحويا شائعا ، إذ يجب قصر الخطأ الشائع على الأنواع الأربعة المذكورة في أول البحث ؛ إذ لو سلمنا بأن (عشرة نقاط) خطأ نحوي شائع فمثلها سبعة نقاط وثمانية ووو.. إلى ما لا ينتهي من النتائج الخطأ . وسيأتي الحديث عن (زرت مدن وضواحي المملكة).

مبالغة الكتاب في تسجيل الأخطاء الشائعة

قد ذكرت سابقا أن ما يجب أن يدون من الخطأ اللغوي الشائع هو ما يتعلق بنطق الكلمة ، بحيث تنطق الكلمة على صورة ليست معروفة عن العرب أو عن بعض العرب ، أو ما يتعلق بمعنى الكلمة بحيث نستخدم الكلمة في معنى لم تستخدمها العرب فيه ، أو ما يتعلق بالبنية التي تكون عليها الكلمة في الاشتقاق ، أو ما يتعلق بالنسق التركيبي السياقي للكلمة ، وما عدا ذلك فليس من الخطأ الشائع، وإن كان نتيجةَ خطأ .

وقد أورد في الكتاب نحوا من ستة وخمسين كلمة أو تركيبا ، على أنها أخطاء شائعة في الكلام ، وجعل الصواب هو ما ذكره في الفرع المقابل من الجدول ، وكان بعض ذلك صحيحا وأن الفرع الأول منه خطأ غير منازع ، وصوابه الفرع الثاني ، ولكن ورد فيه خطأ في بعض ما ذكر ، إذ كان الأول صحيحا وليس بخطأ ، أو أن الاثنين (ما قرره على أنه خطأ والتصويب الذي ذكره له) صواب جميعا ، أو أن ما ذكر من أنه هو الصواب ، أنه خطأ في ذاته ، وسأذكر ذلك كله بعون الله.

جاء في الكتاب (١٤١)

ذكر هذه الجملة : (أقسمَ بأن يفعل ذلك) ، وذكر أنها خطأ وأن الصواب : (أقسم على أن يفعل ذلك) . والجملة الأولى خطأ حقًّا ، لكن صوابها ليس ما ذكر . والخطأ الذي فيها ليس في النسق ، بل في وجود الباء باءِ القسم من غير ذكر المقسم به ، فإما أن يقال : أقسم بالله أن يفعل ذلك ، أو أقسم أن يفعل ذلك ، من غير ذكر الباء ولا المقسم به ، كقوله تعالى :{ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِيْنَ} (القلم :١٧). وجاء في الكتاب : (١٤١) (لقد نفذ صبري) ، ذكر أنها خطأ ، وأن الصواب : لقد نَفَدَ صبري . أما نفذ فنعم هي خطأ مقرونة بالصبر للدلالة على انتهاء الصبر، لأن هذه الكلمة بالذال من النفاذ ، وهو الدخول ، ولذلك لا يصلح هنا أن تقرن بالصبر ، إذ ليست اللفظة المناسبة . وإنما

Copyright © 2024, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

الصواب كلمة أخرى قريبة منها ، وهي (نفد) . لكن ليس صوابها (نَفَدَ) بفتح الفاء ، بل الفعل مكسور الفاء ، فهو على وزن : فعِل يفعَل من باب (علِمَ يعلَم) . قال الله تعالى : {قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِماتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِماتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنا بِمِثْلِهِ مَدَدًا} (الكهف:١٠٩)

وجاء في الكتاب : (١٤١) (اختلفت الدولتان الأعظم) ، على أن هذا خطأ ؛ وذلك أن الأعظم صفة للدولتين ، والصفة تطابق الموصوف في التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير والحركة الإعرابية ، وفي الإفراد والتثنية والجمع . وهذا صحيح ، لكن ما ليس بصحيح أنه قال بإزاء ذلك : اختلفت الدولتان العظيمان . والخطأ أن الأعظم يقابله العُظمى ، والأعظمان يقابله العُظميان ، والعظيم يقابله العظيمة ، والعظيمان يقابله العظيمتان ، وعلى هذا فينبغي أن يقول : اختلفت الدولتان العُظميان .

وجاء في الكتاب : (١٤١-١٤٣) (أكّد على نقاط كثيرة) على أن هذا خطأ ، والصواب أن يقال : أكد نقاطًا كثيرة . وكذلك جاء ص (١٤٣) (عاطل عن العمل) وأن هذا خطأ والصواب : عاطل من العمل . وهذا كله وإن كان الثاني هو الصواب والوجهَ المسوغ ، لكن هل الأول خطأ ؟ الجواب : لا أرى أن الأول خطأ لكنه وجه آخر مرجوح ؛ لأن باب التضمين باب واسع مسترسل معروف في كلام العرب قال ابن هشام :" قد يشربون لفظًا معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضمينًا ، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ، نحو قوله تعالى :{وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوه} ، أي : فلن يحرموه ، أي : فلن يحرموا ثوابه ؛ ولهذا عدي إلى اثنين لا إلى واحد ....ومثله : {لا يَسَّمَّعُونَ إِلى الْمَلَإِ الأعْلَى} (آل عمران:١١٥) أي : لا يصغون" (Ibn Hisham, n.d).

والتضمين كثير في كتاب الله وفي كلام العرب ، وأشهر من أن يستشهد له ؛ ولذلك يمكن أن يضمن (أكَّد) معنى شدَّد ، كما جاء في معناه ، جاء في لسان العرب (وكد) : يُقَالُ: أَوْكَدْتُهُ. وَأَكَّدْتُهُ وَآكَدْتُهُ إِيكَادًا، وَبِالْوَاوِ أَفْصَحُ، أَيْ : شَدَدْتُهُ (Ibn Manzur, n.d)، وعليه يكون قولنا : أكَّد عليه مشربًا معنى : شدَّدَ على ذلك . وكذلك قولهم : عاطل عن العمل ، فما المانع من أن يضمن معنى (عاطل) معنى (منقطع) ، وحينها يجوز أن يتعدى ب (عن) ، فيكون الأصوب ب (من) ، وله وجه ب (عن). وقد ذكر ابن هشام أن (عن) تكون بمعنى (من)، وهو من تضمين الحروف ، لا الأفعال ، غير أن ذلك كله إشراب لفظ معنى لفظ ، سواء كان ذلك حرفا أم فعلا ، قال ابن هشام عن معاني (عن) : " مرادَفة (مِن) نَحْو {وَهُوَ الَّذِي يقبل التَّوْبَة عَن عباده وَيَعْفُو عَن السَّيِّئَات} الشَّاهِد فِي الأولى [أي : في (عن) الأولى ،] {أُولَئِكَ الَّذين نتقبل عَنْهُم أحسن مَا عمِلُوا} بِدَلِيل {فَتقبل من أَحدهمَا وَلم يتَقَبَّل من الآخر} (Ibn Hisham, n.d)١٩٨، وعلى هذا يقوم حرف مقام حرف أو يضمن فعل معنى فعل ، بشرط احتمال المعنى وقربه ، ثم ألا يكون للكلام مع الحرفين معنيان مختلفان ، فإذا كان ذلك فالصواب واحد . وسيأتي مثال ذلك وبيانه.

Copyright © 2024, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

وجاء في الكتاب (١٤٢): (التقوا ببعضهم البعض) على أن هذا خطأ ، والصواب : (التقوا بعضُهم بعضًا) كان موضع الخطأ في الجملة الأولى هو دخول (أل) على (بعض) . وهذا صواب في عدم دخولها على (بعض) و (غير) و(كل)، بغض النظر عما يقال في الأخيرتين . لكن حديثنا ليس عن موضع الخطأ ، وإنما عما يجب أن يكون عليه الصواب مما ذكر ، وذلك أنه قال إن الصواب هو (التقوا بعضُهم بعضًا) ، وليس هذا بالصواب ، بل الصواب : التقى بعضُهم بعضًا ؛ وذلك أن قولنا : التقوا بعضهم بعضًا يكون على لغة (أكلوني البراغيث) ، في أن الفعل يضاف إليه علامة الجمع الدالة على أن الفاعل جمع ، ويذكر الفاعل معه ، وهذه ليست اللغة الفصحى المرضية ، والتي يجب أن تبنى القواعد على أساسها وقد كان ذلك (Muḥammad ibn ʿAlī aṣ-Ṣabbān, n.d).

وجاء في الكتاب(١٤٢): (أثرى الباحث بحثه بشواهد علمية) على أن هذا خطأ ، وأن صوابه (أغنى الباحث بحثه بشواهد علمية) . والحق أن هذا ليس بصحيح، فالكلمتان تكادان تؤديان معنى كليًّا واحدًا ، وإن كانتا ذواتي معنيين خاصين مختلفين . جاء في (لسان العرب) في مادة (ثري) : " الثروة: كثرة العدد من الناس والمال .. وأثرى الرجل: كثرت أمواله.. وأثرى الرجل وهو فوق الاستغناء" (Ibn Manzur, n.d).وعلى هذا يكون قولنا (أثرى الباحث بحثه بشواهد علمية) قولا صحيحًا لا خطأ فيه ، والمعنى جعله كثير الشواهد العلمية . أما الغنى فهو عدم الحاجة إلى شيء آخر ، تقول : " استغنيت " : إذا لم تكن في حاجة أحد ، قال في اللسان عن الغني :" هو الذي لا يحتاج إلى أحد في شئ وكل أحد محتاج إليه" (Ibn Manzur, n.d).

وجاء في الكتاب (١٤٢): (لا يجب أن تسافر) وذكر هذا على أنه خطأ ، وأن صوابه (يجب أن لا تسافر). والحق أن الكلامين صحيحان ، وليس الأول خطأ ، والثاني صوابه ، وأن لكل منهما معنى مختلفا ، فالكلام الأول (لا يجب أن تسافر) بدأ بنفي وجوب السفر ، فهو ينفي الحكم فقط ، فإن يسافر فلا شيء عليه ، غير أن سفره ليس بواجب . أما الجملة الثانية فهي صواب وليست تصويبًا للأولى ؛ لكون الأولى ليست بخطأ أصلا حتى تكون هذه تصويبًا لها . أما معناها فهو ذكر وجوب عدم السفر ، بمعنى : يجب عدم سفرك ، أي : يجب بقاؤك ، وبدأت بالوجوب لما بعدها ، فكانت ذكر حكم . وعلى هذا فالأولى صواب ولها معنى ، والثانية صواب ولها معنى مختلف عن الآخر، وتخطئة الأولى وتصويبها بالثانية تقوّل على اللغة .

وجاء في الكتاب (١٤٢): (حضر إلى الجامعة بدون كتب) وأن هذا خطأ صوابه (حضر إلى الجامعة دون كتب) والحق أن الكلام الأول ليس بخطأ ، حتى يكون الكلام الثاني تصويبًا له ، وذلك أن معنى (دون) (غير) ، وكما يصح القول : (من غير) فكذلك يصح (من دون) ، وكما يصح (بغير) ، كقوله : .....كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ

Copyright © 2024, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

فكذلك يصح (بدون) وقد ذكر الفيروزآبادي أنها تكون بمعناها ، قال :" دون : نقيض فوق ويكون ظرفًا وبمعنى أمام ووراء وفوق- وبمعنى غير" (Majd al-Dīn al-Fīrūzābādī, n.d).كما نص على أن (دون) تأتي بمعنى (غير) جمٌّ غفيرٌ من العلماء نحاة ومفسرين ولغويين ، منهم - تمثيلا - صاحب الدر المصون، قال السمين الحلبي :"{ومِنَّا دُونَ ذلك } : فيه وجهان : أن (دون) بمعنى غير ، أي : ومنا غير الصالحين(Al-Samīn al-Ḥalabī, n.d). وذكر أن ابن عطية قال : فإن أريد بالصلاح الإيمان ف (دون) بمعنى (غير). وينظر : (Muhammad Murtadha al-Zubaydi, n.d) و (Muhammad al-Tahir ibn Ashur, n.d) و (Al-Imam al-Hafiz Shams al-Din al-Qurtubi, 1984) و (Ibn al-Fardhee, n.d.)، كما استخدمها مع الباء جم غفير ، كابن مالك حينما قال :

وكونه بدون أن بعد (عسى) نزْر (وكاد) الأمر فيه عكسا وتابعه شراح الألفية غير منكرين عليه ، واستخدمها مثله ابن عقيل والسيوطي والجوجري وابن الصائغ والفاكهي وابن الحاجب في شرحه لشافيته والأشموني والعكبري وابن هشام والعيني ، وكذلك استخدمها صاحب (الصحاح).

وعلى ما تقدم كله يكون قولنا : (حضر إلى الجامعة بدون كتب) كلاما صحيحا متسقا مع ما دُوِّن في كتب اللغة ، ومستَشهدا عليه بأساليب الثقات من المتقدمين . جاء في (معجم الصواب اللغوي): " الفصيح استخدام (دون) إما من غير حرف جر ، أو مسبوقة ب (من) ، ويمكن تصحيح سبقها بحرف الجر الباء إما على تفسير (دون) ب (غير) أو (لا) ، أو استنادًا إلى ما ورد في المعاجم القديمة من أمثلة وشواهد تؤيد ذلك ،كما وردت أمثلة أخرى لبعض المتأخرين .وقال في موضع آخر :" ذكر القاموس المحيط أن «مِنْ» تدخل على «دون» قليلاً، وهذا لا يمنع أن يكون دخولها فصيحًا؛ لأنه ورد بكثرة في كتاب الله، ومنه قوله تعالى: {وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ} القصص/٢٣." (Ahmad Mukhtar Omar, n.d).

وجاء في الكتاب (١٤٢) (أثَّر مراد على مهند) وأن ذلك خطأ ، وصوابه : (أثَّر مراد في مهند) . والحق أن كلامه هذا ليس بصحيح ، فليس الأول بخطأ حتى يكون الثاني صوابه ، بل الكلامان مستقيمان صحيحان ، ولكن لكل منهما معنى مختلفًا باختلاف الحرفين اللذين فيهما ، وليس ما فيهما من باب تضمين الحروف أو الأفعال ، بل هما مستقلان على النحو التالي : الفرق بين الكلامين في حرفي (على) و (في) ، أما (على) فحرف يدل على الاستعلاء والظهور وما كان ظاهر الأشياء ، أما حرف (في) فهو حرف ظرفية ودخول واستكنان واستقرار ، وقولنا مثلا : جلست على الغرفة مختلف عن : جلست في الغرفة ، فالأول فوق الغرفة وخارجا منها ، والثاني داخل الغرفة وفي جوفها ، وعليه فقولنا : أثَّرَ الضربُ عليه ، يدل على ما تمخض عنه الضرب من جروح وكسور ونحوها هي ظاهرة على جسده . فإذا قلت : أثر الضربُ فيه ، فيدل على أن الضرب أدى غايته من التأديب والإصلاح ؛ ولذلك في الحديث :".. لا نرَى عليه أثرَ السفرِ.." (al-Imām Muslim, n.d)، وفي حديث إبراهيم عليه السلام

Copyright © 2024, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

":..فبقي أثر قدمه عليه.." (Al-Imam al-Hafiz Abu Muhammad al-Husayn ibn Mas'ud ibn Muhammad ibn al-Farra' al-Baghawi, n.d)، و في الغريب المصنف :".. إذا كان عليه أثرُ ذلك" (Ibn Qutaybah & Abu Ubaid, n.d.)) و(Ibn 'Aqil, n.d) و (Ibn Faris, n.d.) و في المحكم قال ابن سيده :".. رئي عليه أثر غنى" (Ibn Saidah, n.d.) و (Ibn al-Sikkit, 1998). وكثير من المصادر ذكرت استخدام حرف الجر (على) مع أثر ، واستقامته على ما أسلفت في أن ما كان أثره ظاهرا خارجيا فهو بها ، وما كان داخليا خفيا فهو ب (في) ، حتى وإن كان ضربًا ليس بظاهر أثره استخدمنا معه (في) فتقول : أثر الضرب في بطنه ؛ لكون ذلك خفيًّا ' فالبطن مما جرت العادة على إخفائه. وكثير من الكتب المعتنية بالخطأ الشائع ذكرت استخدام (على) مع أثر على أنه خطأ ، والحق ن ذلك صواب على ما تم بيانه.

وجاء في الكتاب (١٤٢) (وقف معتز أمامي) على أن هذا خطأ ، وصوابه (وقف معتز تجاهي أو إزائي) والصواب أن ما ذكر خطأ من ثلاث جهات ، أما الأولى : فكلمة أمامي كلمة صحيحة ، وتكون ظرف مكان واسمًا ، قال ابن منظور:" والأَمامُ: نَقِيضُ الوَراء وَهُوَ فِي مَعْنَى قُدَّام، يَكُونُ اسْمًا وَظَرْفًا. (Ibn Manzur, n.d)، وليست هذه الكلمة خطأ شائعًا ، بل كلمة صحيحة. وأما الثانية : فحهو جعله كلمة (تجاهي) تصويبا للخطأ المزعوم . وكلمة (تجاهي) مشتقة من الوجه ، أي: المقابل ، جاء في (لسان العرب): ".. والوُجاهُ والتُّجاهُ: الوجْهُ الَّذِي تَقْصِدُهُ. وَلَقِيَهُ وِجاهاً ومُواجَهةً: قابَل وجْهَهُ بوجْهِه. وتواجَهَ المنزلانِ وَالرَّجُلَانِ: تَقَابَلَا. والوُجاهُ والتُّجاه: لُغَتَانِ، وَهُمَا مَا اسْتَقْبَلَ شَيْءٌ شَيْئًا) (Ibn Manzur, n.d). والفرق بين (أمام) و(تجاه) أن أمام هو ما يكون قدامك أيا ما كان توجهه ، أما تجاهك فهو أمامك ويقابلك بوجهه.

وأما الثالثة : فهو أنه عطف على التصويب المزعوم كلمة أخرى ، هي (إزاءك) ، والإزاء : المحاذاة ، جاء في اللسان:"..آزيته : إذا حاذيته ، وفي الحديث :" فرفع يديه حتى آزتا شحمة أذنيه " (Ibn Manzur, n.d)، وجاء في (مقاييس اللغة) : " الْإِزَاءُ وَهُوَ الْحِذَاءُ، يُقَالُ: آزَيْتُ فُلَانًا، أَيْ: حَاذَيْتُهُ" (Ibn Faris, n.d)، وعلى هذا فلا يصح أن تكون إزاء بديلة عن (أمام) إذ ليست حتى مرادفة لها.

وجاء في الكتاب (١٤٢): (أجب على الأسئلة) وأن هذا خطأ صوابه (أجب عن الأسئلة) وعندي أن الأول صواب ، وليس بخطأ ، وأنه يتحدث عن مكان وضع الإجابة ، وأن المعنى اكتب جوابك على الأسئلة ، أي : على ورقة الأسئلة ، فقد يكون للجواب ورق مستقل عن الأسئلة وقد تضع جوابك على ورقة الأسئلة . فإذا لم يكن المقصود مكان وضع الأجوبة ، وكان المقصود طلب تقديم الأجوبة عن الأسئلة ، فالوجه استخدام حرف (عن) ، وعليه فالكلامان صحيحان ولكن لكل منهما معنى مختلفًا .

وجاء في الكتاب (١٤٢) (سحب شكواه) وأن هذا خطأ ، والصواب (استرد) والحق أن هذا صحيح ، وأنه تعبير مجازي ، وأن الأصل : سحب ورقة شكواه ، ثم تجاوز فحذف ورقة وعبر ب

Copyright © 2024, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

(شكواه) مباشرة ، باعتبار المكان ؛ إذ الورقة مكان للشكوى ، ومثل ذلك قوله تعالى :{وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ } أي : أهل القرية . ثم إن هناك فرقًا في المعنى بين (سحب) و (استرد) ، فالأول لم يظهر فيه إلا طرف واحد ، وربما لم يدر بها غير صاحبها ، أما الثاني فمعناها أنه طلب ردها إليه ، فهناك من كانت تلك الشكوى عنده ، ثم طلب إليه ردها ، وعليه فالتعبيران في نظري صحيحان ، وليس بصواب أن تضم إلى الأخطاء الشائعة.

وجاء في الكتاب(١٤٣) (صلحت الأوراق) على أن هذا خطأ ، والصواب (صححت الأوراق) والصواب أن الأول ليس بخطأ ، حتى يكون الثاني تصويبًا له ، بل كلا الكلامين صواب ، والمعنى يختلف ، فمعنى الأول إصلاح الأوراق بإزالة ما كان فيها أو في وضعها من فساد أو خطأ أو خلل ، والثاني معناه تصحيحها وتفقد ما في محتواها من مكتوب ، وتمييز ما فيها بالحكم عليه من حيث كونه صوابًا أو خطأ. وعليه فالجملتان صواب ولكل معنى.

وجاء في الكتاب (١٤٣) (قرأت عنده) على أن هذا خطأ ، وصوابه (قرأت عليه الآداب) وهذا كلام ليس بصحيح ، فالكلام الأول صحيح والثاني صحيح كذلك ، وهما مختلفان من حيث المعنى ، ف (عند) ظرف مكان وزمان، تعني المجاورة والدنو وأقصى درجات القرب ، ومعنى (قرأت عند زيد) أي قرأت في المكان الذي فيه زيد ، وليس لزيد هذا ما يربطه بقراءتك ، وربما هو لا يسمعك ولا يعلم ما تقرأ ، قال جل وعلا : {مَنْ ذا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ} (البقرة:٢٥٥) . أما (قرأت عليه) فمعناها توجيه القراءة إلى المعني بها ومباشرته بها ورفع الصوت ، وعادة ما تطلق على المتابعة والتعلم وطلب إجازة من يقرأ عليه؛ ولذلك قد تقرأ عند شخص على شخص آخر ، ف (قرأت عند) للمكان والمجاورة والحضرة ، و(قرأت عليه) للإسماع والإعلام والإبلاغ، فكلا الكلامين صحيح ، وللتركيبين معنى مختلف.

وجاء في الكتاب (١٤٣): (انقضى الأمر) على أن هذا خطأ ، وتصويبه (قُضيَ الأمر) والحق أن هذا خطأ وتعدٍ على لغة العرب ، وأن (انقضى) صحيحة في بابها و (قُضي) صحيحة في بابها ، فباب (انقضى) البناء للمعلوم ، ونسبة الفعل إلى فاعله ، أما (قُضي) فهو على البناء للمجهول ، وقد وردت الصيغتان (انفعل وفُعِلَ) في القرآن الكريم ، قال الله تعالى : {فَإِذا انْسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ}(التوبة:٥) ، وقال :{قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيْهِ تَسْتَفْتِيَانِ} (يوسف:٤١) ، ووردت الصيغتان في فعل واحد ، قال :{وَإِذا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقاءَ أَصْحابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنا لا تَجْعَلْنا مَعَ القومِ الظَّالِمِين}(الأعراف:٤٧) ، وقال :{ ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ} (التوبة:١٢٧) ، فقال (انصرفوا)و(صُرِفت). ومن الشواهد على (انقضى) قول أبي صخر:

عَجِبْتُ لِسَعْيِ الدَّهْرِ بَيْنِي وبينَهَا فَلَمَّا انْقَضَى مَا بَيْنَنَا، سَكَنَ الدَّهْرُ

وقال ثَعْلَبَةَ بْنِ عُبَيْدٍ العدوِي:

Copyright © 2024, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

فَلَمَّا انْقضَى صِرُّ الشِّتاءِ، وآنَسَتْ مِنَ الصَّيْفِ، أَدْفاءَ السُّخُونةِ فِي الأَرْضِ

(Ibn Manzur, n.d)

وقال :

إذا ما انْقَضَى الشَّهْرُ الحَرامُ فَودِّعِي بِلاَدَ تَمِيم وانْصُرِى أرضَ عَامِرِ

(Abu 'Amr Ishaq ibn Murrar al-Shaybani, 1974)

وقال:

منْ سعي دنيا طالَ ما قدْ مدَّتِ

حتى انقضى قضارها وأدَّتِ

إلى الإلهِ خلقهُ إذ طمَّتِ

(Al-Qaisi, n.d.). وعلى هذا يتبين أن (انقضى) لفظ صواب، وليس بخطأ، قياسًا وسماعًا ، وأنه ليس بخطأ صوابه (قَضي) ، بل الصيغتان واردتان في هذا الفعل.

وجاء في الكتاب (١٤٣): (زرتُ مدنَ وضواحي المملكة) وأن هذا خطأ وتصويبه : (زرت مدن المملكة وضواحيها) والكلام هنا يدورحول : هل يمكن تأخير المضاف إليه عقب العطف على المضاف ، أو أن هذا خطأ ؟ مفاد ما فعله الكتاب أنه خطأ ، لكنه حقيقة صواب ، بما استقر في كتب النحو جاء في النحو حذف المضاف إليه مع نية ثبوت لفظه ، قال ابن مالك(Ibn Malik al-Nahwi, n.d.):

ويحذف الثاني فيبقى الأولُ كحـاله إذا بـه يتصلُ

بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأولا

وشرح ذلك : قوله "ويحذف الثاني" وهو المضاف إليه، ويُنوى ثبوت لفظه "فيبقى الأول" وهو المضاف "كحاله إذا به يتصل" فلا ينون، ولا ترد إليه النون إن كان مثنى أو مجموعًا، لكن لا يكون ذلك في الغالب إلا "بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأولا"؛ لأن بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به، وذلك كقولهم: "قطع الله يدَ ورجلَ من قالها"، الأصل: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه "يد" وهو "من قالها"؛ لدلالة ما أضيف إليه "رجل" عليه. وكقوله :

يا من رأى عارضًا أسر به بين ذراعي وجبهة الأسدِ

أي: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد. وقوله :

سقى الأرضين الغيثُ سهل وحزنها فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع

أي: سهلها وحزنها. وعند المبرد أنه حذف المضاف إليه الأول واستغنى بالثاني ، وعند سيبويه أنه أقحم المضاف الثاني بين المضاف الأول والمضاف إليه ، وعد الفراء أنهما مضافان إلى مضاف إليه واحد ، وأيا ما يكن ذلك ، فالتعبيران الواردان في الكتاب صحيحان ، كما ورد ذلك في لغة العرب ، ولا بأس

Copyright © 2024, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

أن تقول : (زرت مدن وضواحي المملكة) أو (زرت مدن المملكة وضواحيها) (Muḥammad ibn ʿAlī aṣ-Ṣabbān, n.d).

خاتمة

لئن كانت كثير من العلوم أحادية الطرائق كالرياضيات والفيزياء وغيرها ، إذ لا يكاد يكون الصواب غير واحد ، إلا أن الطرائق في العربية قد تكون طرائق قددا ، وقد يتعدد الصواب ، وتختلف الأساليب ، وتتنوع العبارات ، وترادف الألفاظ ، واللغة – عادة – أوسع من أن تدون ، فهناك من المهارات والأصوات والأوضاع التعبيرية ما لا يمكن أن تدونه كتابة .

وقد حرص المهتمون باللغة قديما وحديثا على أن تدون النماذج الصحيحة والمتعددة أحيانا ، واستقوا كل أولئك من كلام العرب ،وكما هو معلوم أن الخطأ ينشأ في مقابل الصواب ؛ ولذلك نزع فصيل من اللغويين المتقدمين والمتأخرين إلى تسجيل ذلك الخطأ والتنبيه عليه ، وأولع كثير من المحدثين بتتبع تلك الأخطاء ، مما نتج عن ذلك الولع أن قيدوا كثيرا مما هو صواب عند العرب على أنه خطأ ، حتى كان العثور على ما يتوهم أنه خطأ صوابًا في أنظارهم ، ودونوه وبنوا منه مادة علمية يتناقلها بعضهم عن بعض ، مما أثر في موقف المهتمين بالفصحى من غير المختصين ، بأن أصبح حديث أحدهم أشبه ما يكون بسير في حقل ألغام ، وبث في صدورهم ضجرا بأن اللغة العربية الفصحى لن تستقيم لهم ، وضاقت قلوبهم عن أن تتغاضى عن ذلك التصيد والتضييق غير المبررين.

غير أن كثيرًا مما دونه المهتمون بجمع الأخطاء الشائعة وتدوينها كان خطأ ، والحكَم في ذلك ما ورثناه من العرب ،ودونته المصادر ؛ فما كان صحيحًا فلا ينقص منه الأفصح شيئًا ، وما كان ممكنًا فلا يدفعه الأمكن عن أن يقبل ، ويبقى ما لا وجه صوابًا له خطأ ينهى الناس عن أن يأتوه ، فالحجة ما ورد في لغة العرب . وعلى هذا قامت هذه الدراسة.

لقد استعرضت الدراسة ما سجل من الكلام على أنه خطأ شائع ، متخذة من كتاب (التحرير الكتابي الوظيفي والإبداعي) للدكتور عاطف فضل محمد نموذجا لكتاب مقرر من كتب مادة الكتابة الموضوعية ، والتي جرت العادة فيها على أن تولي عناية بباب الأخطاء الكتابية الشائعة . وقد بينت الدراسة ما في ذلك الكتاب النموذج من أخطاء ، كما بينت أن ما يسجل من الأخطاء النحوية المحضة لا يعد من الأخطاء الشائعة ، وحصرت عددا مما يدعي الكتاب أنه خطأ لغوي شائع ، وبينت الصواب فيه ، معتمدا على تبيين المعاني وإيراد الدلائل ، واستجلاب الشواهد وآراء العلماء في تلك القضية التي يدور حولها الخطأ الشائع . والله من وراء القصد .

Copyright © 2024, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

قائمة المراجع

Abu ’Amr Ishaq ibn Murrar al-Shaybani. (1974). *Al-Jīm*. Al-Hay’ah al-’Amah li-Shu’un al-Matābi’ al-Amiriyyah.

Ahmad Mukhtar Omar. (n.d.). *Mu’jam al-Sawab al-Lughawi: Dalil al-Muthaqqaf al-Arabi*. Alam al-Kutub.

Al-Imam al-Hafiz Abu Muhammad al-Husayn ibn Mas’ud ibn Muhammad ibn al-Farra’ al-Baghawi. (n.d.). *Ma‘ālim at-Tanzīl fī Tafsīr al-Qur’ān*. Dar al-Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī.

Al-Imam al-Hafiz Shams al-Din al-Qurtubi. (1984). *Al-Jami’ li-Ahkam al-Qur’an* (Al-Baradoni & Ethfeesh, Eds.). Dar al-Kutub al-Miṣrīyah.

al-Imām Muslim. (n.d.). *Ṣaḥīḥ Muslim* (Ahmad Rafa’at, Muhammad Ezzat, & Abu Nematullah, Eds.). Enayat Muhammad Al-Naseer.

Al-Qaisi. (n.d.). *Izhar Shawaahid al-Adah* (Dr. Muhammad bin Hamoud al-Da’a, Ed.). Dar al-Gharb al-Islami.

Al-Samīn al-Ḥalabī. (n.d.). *Al-Durr al-Maṣūn fī ‘Ulūm al-Kitāb al-Maknūn* (Ahmad al-Kharrat, Ed.). Dar al-Qalam.

’Atif Fadl Muhammad. (n.d.). *Al-Nahw al-Wadhifi* (Vol. 4). Dar al-Maseera li-Nashr wa al-Tawzi’ wa al-Tiba’a.

Censi, M. (2022). Negotiating Boundaries in Arabic Literature. *Quaderni Di Studi Arabi*, *17*(1–2), 1–10. https://doi.org/10.1163/2667016x-17010013

Ibn al-Fardhee. (n.d.). *Sharh al-Fiyah ibn Malik*. Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

Ibn al-Mulaqqin. (n.d.). *Al-I’lām bi-Fawā’id ’Umdat al-Aḥkām* (Abdulaziz Al-Mushaiqeh, Ed.). Maktabat Dar al-Asimah li’l-Nashr wa’l-Tawzi.

Ibn al-Sikkit. (1998). *Kitab al-Alfaz*. Maktabah Lubnan Nashirun.

Ibn ’Aqil. (n.d.). *Al-musa’id ’ala tashiil al-fawaid* (Muhammad Kamil Barakat, Ed.). Dar al-Fikr.

Ibn Faris. (n.d.). *Mu’jam Maqayis al-Lughah* (Abd al-Salam Harun, Ed.). Dar al-Fikr .

Ibn Hisham. (n.d.). *Mughni al-Labib ’An Kutub al-A’arib* (Mazen Al-Mubarak & Muhammad Ali Hamd Allah, Eds.). Dar al-Fikr.

Ibn Malik al-Nahwi. (n.d.). *Alfiyah Ibn Malik*.

Ibn Manzur. (n.d.). *Lisan al-Arab*. Dar Sader.

Ibn Qutaybah, & Abu Ubaid. (n.d.). *Al-Gharib al-Musannaf* (Safwan Dawudi, Ed.). majallat al-jami al-Islamiyah.

Ibn Saidah. (n.d.). *al-Muhkam wal-Muheet ’ala al-Adhhan*. Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

Loop, J., Hamilton, A., & Burnett, C. (2017). Preliminary Material. In *The Teaching and Learning of Arabic in Early Modern Europe* (pp. i–xii). BRILL. https://doi.org/10.1163/9789004338623_001

Majd al-Dīn al-Fīrūzābādī. (n.d.). *Al-Qamoos Al-Muheet*. Maktab Taḥqīq al-Turāth fī Mu’assasat al-Risālah.

Muhammad al-Tahir ibn Ashur. (n.d.). *Tafsir at-Tahrir wa at-Tanwir*. Alddar Alttunessiah Lennasher.

Muḥammad ibn ʿAlī aṣ-Ṣabbān. (n.d.). *Ḥāshiyat aṣ-Ṣabbān ’alā Sharḥ al-Ashmūnī*. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

Muhammad Murtadha al-Zubaydi. (n.d.). *Taj al-Arus min Sharh Jawaahir al-Qamoos* (Al-Kuwait Ibn Ashur & Al-Tahir, Eds.).

Copyright © 2024, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

Sanni, A. O. (2022). *Arabic Historical Literature from Ghadāmis and Mali: Documents from the 18th to 20th Century*. By <scp>Harry T. Norris</scp> with <scp>Abdaljabbar A. Assaghir</scp>. *Journal of Islamic Studies*, *33*(2), 275–277. https://doi.org/10.1093/jis/etab079

Copyright © 2024, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)